مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية
اسم الكاتب: د. زياد زنبوعة، د. ثناء أبا زيد، سمير ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3933
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية

الدكتور زياد زنبوعة*
الدكتورة ثناء أبا زيد **
سمير ناصر***

(قبل للنشر في 2003/8/4)

□ الملخّص □

إن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية عبارة عن تكتلات اقتصادية دولية أو منظمات أو مؤسسات اقتصادية متعددة الجنسية تنشئها وتسيطر عليها الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك لتحقيق طموحاتها في فرض النموذج الغربي " النيوكلاسيكية " في اقتصاد السوق على الساحة الدولية. ومن أهم هذه الجماعات منظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد تناولت مفهوم جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة الدولية كأحد أساليبها الترغيبية. حيث أن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية تجبر البلدان النامية على تحرير التجارة بشكل كلي وبالتالي التوجه مباشرةً نحو اقتصاد السوق وإضعاف دور القطاع العام والتخلي عن دور الدولة الاقتصادي والسياسي. كل هذا من أجل تحقيق الهيمنة على البلدان النامية والاقتصاد العالمي والتحكم به وامتلاك مصادر ثرواته.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
** مدرسة في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط – اختصاص علاقات دولية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

Liberalization of World Trade as a Promotion Tactic Used by International Pressure Groups

Dr.Ziad Zanboua *
Dr.thanaa Abazaed **
Samir Naser ***

(Accepted 4/8/2003)

□ ABSTRACT □

International pressure groups are multinational economic blocs and organizations are founded and controlled by advanced capitalist states in order to realize their aims of imposing Western "New liberalism" worldwide. Among the most important of such groups are The World Trade Organization, the multinational companies, The European Union, The International Monetary Fund, and The World Bank.

This study deals with the concept of pressure groups and world trade liberalization as promoting styles. These blocs impose complete trade liberalization on developing countries, forcing them to adopt market economy. Thus, the public sector in the developing countries is weakened, and governments are forced to relinquish their economic and political role. The aim of all such policies by the pressure blocs is to control developing countries, dominate the world market, and control world resources.

* **Associate Professor, At The Department Of Economics, Faculty Of Economics, Tishreen University – Lattakia – Syria .**
** **Lecture At The Department Of Economics, Faculty Of Economics, Tishreen University – Lattakia – Syria**
*** **Master Student, At The Department Of Economics, Faculty Of Economics, Tishreen University-Lattakia –Syria**

مقدمة :

في العقد الأخير من القرن العشرين تردد على أسماعنا وشواهدنا ما أطلق عليه المتغيرات الاقتصادية الدولية والتي انبثقت عنها العديد من التكتلات والمؤسسات الاقتصادية المهيمنة عالمياً أهمها منظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرها، هذه الجماعات ظهرت كإحدى أبرز الهياكل الاقتصادية الرأسمالية الغربية المستخدمة كأدوات لفرض النموذج الاقتصادي الغربي. وقد مارست هذه الجماعات تحرير التجارة الدولية كأسلوب لفرض الآليات الخاصة بها من أجل تحقيق سيطرتها وهيمنتها على البلدان النامية وعليه برز شرط تحرير التجارة الخارجية للدول النامية كعلامة بارزة تتمثلها جميع هذه الجماعات كإحدى الأساسيات لممارسة عملها على الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية.

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

- لماذا أطلق مصطلح جماعات الضغط الاقتصادية الدولية على الجماعات التالية: منظمة التجارة العالمية – الشركات المتعددة الجنسيات – الاتحاد الأوروبي – صندوق النقد والبنك الدوليين... ؟
- هل تستخدم هذه الجماعات تحرير التجارة الدولية كأحد أساليب الترغيب للضغط على البلدان النامية ؟
- ما الآلية التي يتم فيها الضغط على الدول النامية عبر تحرير التجارة الدولية من قبل هذه الجماعات ؟

فرضية البحث:

تقوم الفرضية على أن هذه الجماعات تمتلك قاسم مشترك فيما بينها وهو أنها جميعها تمارس أسلوب الضغط الاقتصادي الدولي وتمتلك أهداف ومصالح مشتركة تجعل منها لوبي اقتصادي عالمي يضغط لتحقيق مصالحه، فهي تعمل على الساحة الدولية بتناغم يجعل منها جماعات مؤثرة على دول العالم المختلفة وصولاً لتمكين سيطرتها على البلدان النامية، بما يحقق لها بالتالي الهيمنة والتبعية الاقتصادية والسياسية لسياساتها عبر استخدامها لأساليب الترغيب والترهيب ومن أهم الأساليب التي تتبعها لترغيب الدول النامية للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي والتحول نحو اقتصاد السوق هو تحرير التجارة الدولية.

الهدف من البحث :

هو معرفة آلية الضغط الاقتصادي الذي تمارسه هذه الجماعات من خلال تحرير التجارة الدولية على الساحة الاقتصادية الدولية والآلية التي تتبعها في ذلك، وذلك بعد كشفها وتعريتها على حقيقتها بالإضافة إلى إظهار بعض الآثار السلبية لممارسات هذه الجماعات على البلدان النامية.

منهج البحث:

هو المنهج التاريخي التحليلي وقد اخترنا هذين المنهجين كون البحث يتطلب معرفة التطور التاريخي لممارسات هذه الجماعات وتحليل مرتكزاتها الاقتصادية للهيمنة على البلدان النامية من خلال تحرير التجارة الدولية.

يقسم البحث إلى قسمين: أ – مفهوم جماعات الضغط الاقتصادية الدولية. ب – تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية.

أ– القسم الأول

مفهوم جماعات الضغط الاقتصادية الدولية

1– جماعات الضغط (جماعات المصالح أو اللوبي) :

لوبي Lobby كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية من البناء. وتطلق الكلمة كذلك على الردهة الكبرى في مجلس العموم في إنكلترا وعلى الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، حيث يستطيع الأعضاء أن يقابلوا الناس وحيث تعقد الصفقات فيها، كما تدور فيها المناورات والمشاورات ويتم تبادل المصالح.

و قد أصبحت الكلمة تطلق على جماعات الضغط (الترجمة الشائعة للمعنى المجازي لكلمة لوبي (Lobby) التي يجلس ممثلوها في الردهة الكبرى ويحاولون التأثير على أعضاء هيئة تشريعية ما مثل مجلس الشيوخ أو مجلس النواب. وفعل (To Lobby) يعني أن يحاول شخص ذو نفوذ (يستمده من ثروته أو مكانته أو من كونه يمثل جماعة تشكل مركز قوة) أن يكسب التأييد لمشروع قانون ما عن طريق مفاوضة أعضاء المجلس التشريعي في ردهته الكبرى، فيعدهم بالأصوات أو الدعم المالي لحملاتهم الانتخابية أو بالذيوع الإعلامي إن هم ساندوا مطالبه وساعدوا على تحقيقها، ويهددهم بالحملات ضدهم وبحجب الأصوات عنهم إن هم أحجموا عن ذلك.

و تشير كلمة لوبي، بالمعنى المحدد والضيق للكلمة، إلى جماعات الضغط التي تسجل نفسها رسمياً باعتبارها كذلك. ولكنها بالمعنى العام، تشير إلى مجموعة من المنظمات والهيئات وجماعات المصالح والاتجاهات السياسية التي قد لا تكون مسجلة بشكل رسمي، ولكنها تمارس الضغط على الحكام. [1]

ويعرف محمد السيد سليم، جماعات الضغط، ((بأنها عبارة عن مجموعات من الأفراد تأتلف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، وهذه المجموعات تتفاعل مع صانع السياسة في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية)). [2]

كما ويظهر منصف السليمي، أحد الدارسين للسياسة الأمريكية، في سياق دراسته لظاهرة (الجماعات الضاغطة) بأن هذه الظاهرة تتجلى من خلال مظاهر متعددة فهناك المجموعات المرتبطة بالأصول الدينية والاثنية التي تكونت على أساس الجنس أو الدين وهناك المجموعات التي تتشكل بناء على الاختيار والتطوع وتتوخى أسلوب التنظيم لجمع إرادات المنخرطين مثل جماعات المهن ونقابات العمال وغرف رجال الأعمال وتلعب دورا هاما في دعم مرشحين سياسيين لحماية أغراضهم الاقتصادية الأساسية وكذلك تكون بعض أجهزة الحكومة بدورها جماعات ضاغطة كالأجهزة البيروقراطية إزاء المسؤولين السياسيين في الحكومة وفي الكونغرس. [3] ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال أغلب جماعات الضغط تنتهز فرصة الانتخابات لتقوم بدعم المرشحين الموالين لها بكافة

الطرق، كالقيام بالدعاية لهم في وسائل الإعلام أو توزيع النشرات على المواطنين أو تقديم الدعم المادي لإدارة حملاتهم، إضافة إلى تعبئة بطاقات هؤلاء المرشحين بالأصوات المطلوبة سواء من أعضائها أو من المواطنين المتعاطفين معها، وقد تبرز أهمية هذه الأصوات عندما تكون النتائج أقل من المطلوب لذلك يتضح تأثير جماعات الضغط ذات العضوية الكبيرة مثل اتحاد العمال الذي يفوق عدد أعضائه العشرين مليون عضو. وتدخل هنا في الانتخابات عملية الابتزاز وذلك من خلال عملية تقديم الأموال للمرشحين واستخدام وسائل الإعلام والصحفيين والضغط عليهم من خلال التهديد بفضحهم حتى ينفذوا مطالبهم، وهذا البند ينطبق على جماعات الضغط غير الرسمية. [4]

2- **جماعات الضغط الدولية :**

توجد في المجتمعات القومية كلها مجموعات ذات مصالح معينة تحاول أن تؤثر في عملية التحديد الرسمي للقيم الاجتماعية التي تكمن وراء السياسة الخارجية، لتجعلها تسير في اتجاهات مفضلة لديها.والسياسة الخارجية هي أحد أهداف هذه المجموعات، شأنها شأن السياسة الداخلية، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بقضايا التجارة والإنفاق على الأسلحة، ولكن في الوقت نفسه هناك قضايا أخرى، كحقوق الإنسان والبيئة، تلعب هي الأخرى دوراً هاماً ممثلة في نقابات العمال، أو الجماعات النشيطة كجماعة السلام الأخضر، وجماعة العفو الدولية، ولكن توجد أيضا جماعات أخرى غير رسمية ضمن البيروقراطية الحكومية تسعى إلى أن يكون لها صوت مسموع في العملية السياسية. [5]

ولعل من أبرز جماعات الضغط الدولية، (اللوبي الصهيوني العالمي) هذا اللوبي الذي ينشط في مختلف دول العالم وخاصة في الدول العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية –فرنسة – إنكلترا – ألمانيا.....)

3-**جماعات الضغط الاقتصادية الدولية (اللوبي الاقتصادي الدولي) :**

إذا كان مفهوم جماعات الضغط، قديم نسبياً فأن مفهوم جماعات الضغط الاقتصادية الدولية هو مفهوم جديد نسبياً فجماعات الضغط ظهرت مع تشكل الدول والممالك والإمبراطوريات، حيث أخذت مصالح بعض فئات الشعب الاقتصادية أو السياسية أو مصالح الأمراء التجار الفردية، تتعارض أحياناً مع روح الدولة وقوانينها فكان لا بد من تطويع هذه الدولة بالضغط على أجهزتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية عبر تشكيل مؤيدين لهؤلاء داخلها. أو تشكيل جماعات مؤيدة لمصالحهم ضمنها، حتى تخرج جميع القوانين والإجراءات مفيدة لهم ولا تتعارض مع مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

و يقول جون كينيث جالبريث في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر) أن في المدن التجارية لم يكن كبار التجار مجرد ذوي نفوذ في الحكومة، وإنما كانوا هم الحكومة، وعلى نطاق أوروبا كلها، منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر، كان نفوذهم يتزايد في الدول القومية الجديدة. وكانت السياسة العامة والعمل العام بدوره، انعكاساً لآرائهم. ويمكن أن يضاف أيضاً أن جانباً كبيراً من نفوذهم كان مصدره حقيقة أن التجار لكي يواصلوا البقاء كان يتعين أن يتمتعوا بزكاء... ، وقد اتسع هذا الذكاء لرؤية شديدة الوضوح للكيفية التي بها تستطيع الدولة خدمة مصالحهم.[6]

ومع نهاية القرن العشرين أدت المتغيرات الدولية إلى بروز العامل الاقتصادي وبشكل واسع على حساب العامل الفكري، فبرزت الجغرافية الاقتصادية وسيلة فاعلة لتحديد الجغرافية السياسية والتحكم بوجودها ومسارها. ونتيجة ذلك برزت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم الوسائل المستخدمة في العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة

التي تتسم بعالمية الاقتصاد أو وضع المخططات الاستراتيجية الموصلة إلى ذلك عبر الاتفاقيات ذات الطابع العالمي (كالجات). وكذلك من خلال تشعب ورسوخ مظاهر الاعتماد المتبادل، والآن تأخذ هذه الدبلوماسية أشكالاً ومظاهر متعددة: مثل الانتعاش الاقتصادي والتوسع الكبير لآلية عمل (اقتصاد السوق) في السياسات الخارجية للدول الكبرى، ومحاولتها فرض هذا النموذج وتعميمه في جميع أنحاء العالم ولتحقيق ذلك تستخدم اليوم وسائل وأساليب جديدة...ففي ظل هذه المتغيرات الدولية بدأ العالم يشهد تحولاً في ترتيب العناصر المكونة للقوة ومن أهم ملامح التحول هذه البروز الكبير للعامل الاقتصادي كما أسلفنا كأساس بوصفه العنصر المحرك والذي سيتحكم مستقبلاً في تحديد أنماط السياسات المستقبلية، وكذلك التأثير المباشر في تكوين العالم المعاصر... وفي عملية التحول هذه نجد أن الدول الكبرى بدأت تستعمل العامل الاقتصادي وسيلة للتعامل مع الأزمات التي تبرز في مناطق مختلفة من العالم، ووسيلة لمواجهة التهديدات الموجهة إلى مصالح الدول الكبرى ولذلك(برز العامل الاقتصادي) أداة ترغيب وخلق حوافز أو أداة للترهيب والضرب والاحتواء.

وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغنية بشكل مباشر – بتحالفها وتكتلها – أو من خلال الهيئات والمنظمات الدولية – بشكل غير مباشر – لكي تضفي على تصرفاتها وقراراتها صفة الشرعية[7].

إذاً هناك أسلوبين لممارسة الضغط من قبل الدول الغنية :

- الأسلوب المباشر: وهو تكتل الدول الغنية اقتصادياً مع بعضها البعض، وأكبر مثال على ذلك (الاتحاد الأوروبي،.. .)
- الأسلوب غير المباشر: ويكون من خلال الهيئات والمنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسية، وخصوصاً الجماعات المنظمة ذات الصبغة الاقتصادية الدولية والتي من أبرزها (منظمة التجارة العالمية – الشركات المتعددة الجنسيات – صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي...).

وبناء على ما تقدم يمكن أن نعرف جماعات الضغط الاقتصادية الدولية على أنها :(عبارة عن تكتلات اقتصادية أو منظمات أو مؤسسات اقتصادية متعددة الجنسية تُنشئها وتسيطر عليها الدول الرأسمالية الغنية، تمارس أسلوب الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول والتجمعات الدولية الأخرى في العالم لتحقيق أهدافها ومصالحها في فرض النموذج الرأسمالي " النيوكلاسيكي " [8] في اقتصاد السوق على الساحة الدولية).

ومن خلال التحليل السابق لمفهوم جماعات الضغط يتبين لنا :

1- إن ظاهرة جماعات الضغط ظاهرة قديمة – جديدة فقد توسعت نشاطاتها بعد المتغيرات الدولية في نهاية القرن العشرين وخاصة في المجال الاقتصادي من النطاق المحلي إلى الدولي تبعاً لتوسع مصالحها...
2- أن أنماط عمل الجماعات الضاغطة متنوعة، بصورة عامة هي تؤثر في آن واحد على الرأي العام وعلى الأحزاب والحكام (محلياً ودولياً).
3- إن أحد أسباب نشوء جماعات الضغط الاقتصادية الدولية يعود لتزايد أطماع الدول الغنية في العالم، لكن التعارض بين هذه الأطماع وبين الرأي العام الداخلي والعالمي دفع هذه الدول للتكتل وتنظيم نفسها داخل جماعات اقتصادية خوفا من انكشاف أمرها للرأي العام العالمي، ولتتهرب بالتالي من مسؤولياتها الأخلاقية الدولية.
4- إن جماعات الضغط مفهوم شمولي عالمي مركب ذو مظاهر متعددة اقتصادية، سياسية..

5 – إن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية أداة صنعها النظام الرأسمالي ليتكيف مع المتغيرات الدولية التي شهدها المجتمع الدولي بما يحقق استمرار يته في السيطرة على النظام العالمي.

6 – إن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية بالرغم من أنها لا تملك هياكل تنظيمية متشابهة لكن تملك مصالح مشتركة تجعلها تعمل على الساحة الاقتصادية الدولية بتناغم مشكلة لوبي اقتصادي عالمي يضغط لتحقيق هذه المصالح.

7– لقد تم إطلاق مصطلح جماعات الضغط الاقتصادية الدولية على الجماعات الاقتصادية الدولية التي أنشأتها أو سيطرت عليها الدول الرأسمالية الكبرى، لأنها تمارس أسلوب الضغط الدولي وذلك لتحقيق مصالحها حتى لو كان ذلك على حساب الآخر.

القسم الثاني

تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية

إن العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة تنتج عن عوامل اقتصادية وكذلك عن عوامل سياسية.وكما هو معلوم تسهم السياسة بشكل عام في تحقيق أهداف جماعية عبر اللجوء إلى القوة (مشروعة كانت أو غير مشروعة) والعنف أو الإكراه المادي. (التنظيمي أو المؤسسي). وهذه السياسة تمارس يومياً في مجالات العلاقات الدولية وأصبحت عالمية من خلال المؤسسات الدولية السياسية (منظمة الأمم المتحدة–مجلس الأمن الدولي) والاقتصادية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية،... ..الخ). وتحت تأثير السعي إلى القوة أو الهيمنة تجري مزاوجة الاقتصادي والسياسي لخدمة غرض معين وهو عولمة الاقتصاد والسياسة الدولية. وهكذا يتحويل العالم إلى (محمية صيد) يمارس القنص فيها الأقوياء فحسب. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية ليست سوى أداة هيمنة الاقتصادات الكبرى على الاقتصاد الدولي المعولم وفقاً للصيغة التي تكرس هذه الهيمنة..[9]

لقد أخذت جماعات الضغط الاقتصادية الدولية تظهر على نحو واضح في الآونة الأخيرة، متبعة أساليب متعددة، منها التقليدي القديم، ومنها الحديث المعاصر، وقد تكون هذه الأساليب مختلفة أحياناً ومتكاملة أحياناً أخرى وإذا لم يكن بالإمكان حصر جميع هذه الأساليب نظراً لتعددها وتنوعها من جهة وتداخلها وترابطها من جهة أخرى فإنه من الممكن ملاحظة أن كل جماعة من جماعات الضغط الاقتصادية الدولية تتبنى آلية عمل اقتصاد السوق، وتعمل على فرضها على الدول المستهدفة، تجمعها في النهاية المصالح المشتركة.

وبناءً على ما سبق ذكره، يمكننا التمييز بين أسلوبين رئيسين متكاملين تتبعه هذه الجماعات وتقع ضمنهما الأساليب الفرعية الأخرى، وهما: (أسلوبي الترغيب والترهيب).

الترغيب: يقوم على مبدأ التغرير بالفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها الدول المستهدفة، إذا ما اتبعت نصائح ورغبات جماعات الضغط وصولاً إلى إخراج سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي من يد هذه الدول ومن ثم الهيمنة عليها وجعلها تابعة لها.

الترهيب: فيقوم على أن الدول التي لا تستجيب لطلبات ورغبات جماعات الضغط فإنها سوف تتعرض للتهديد والحصار أو قد تشن عليها الحروب الاقتصادية وتفرض عليها العقوبات الاقتصادية المختلفة متذرعة بحجج عديدة.

ومن أكثر الأساليب وضوحاً ومعاصرة نذكر:

أولاً: أساليب الترغيب :

1- تحرير التجارة الدولية.
2- التحرر المالي.
3- إعادة الهيكلة (التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي)
4- القروض والمديونية.
5- الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: أساليب الترهيب:

1- الكارتلات (الاتفاقات الاحتكارية).
2- المضاربة وافتعال الأزمات.
3- العقوبات الاقتصادية (الحروب الاقتصادية)

وسنسلط الضوء هنا فقط على تحرير التجارة الدولية كواحد من أهم أساليب جماعات الضغط الاقتصادية الدولية " الترغيبية " وكون هذا الجانب يشغل اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين على اعتبار أن سورية تقف الآن على أبواب التحرر الاقتصادي وخاصة الباب التجاري منه. محاولين الاستفادة من تجارب البلدان النامية في هذا المجال وتجنب عدم الوقوع في المطبات والأخطاء التي وقعت فيها البلدان الأخرى.

لقد تناول الكثير من الباحثين والمختصين في الاقتصاد والعلاقات الدولية " أساليب الترغيب " على أنها من الآثار الايجابية لهذه الجماعات على البلدان النامية محاولين إثبات ذلك انطلاقاً من المبادئ الاقتصادية المجردة، لكنهم تناسوا أن علم الاقتصاد ومبادئه لا تنفصل أبداً عن السياسة وأساليبها التغريرية، ومن هنا بدأت الدول الصناعية تبحث عن مصالحها واستمرار قوتها عبر نشر مبادئ الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديدة التي ترفع لواء العولمة سلاحاً تقبع داخله هذه الأساليب والتي منها: " تحرير التجارة الدولية " فلقد بدأ الاهتمام يتزايد بمدى تسلطية المؤسسات الدولية التي تدعي العالمية، في حين أنها تتبنى فكراً على أساس من الرؤية الخاصة، والمصالح القومية (للأقوى)، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال متابعة ديناميكية عمل عدد غير محدود من المنظمات. فلقد أنهى قيام منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995 تعددية القوى والأقطاب والإيديولوجيات التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن تأخر ميلادها عن أشقائها من المنظمات الأخرى، وصارت تشكل في مجموعها الركائز الرئيسية للنظام العالمي الراهن، القائم على سطوة القوى وأصحاب النفوذ والقرار، وصارت شأنها شأن المنظمات الأخرى تتبنى وإلى حد كبير ومنذ إنشائها موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول القليلة المرتبطة بها، أو السائرة حسب إيديولوجيتها، والداعي إلى تحرير شامل وكامل للتجارة العالمية، وتحت زعم أن هذا التحرير سينعكس خيراً على العالم أجمع. [10]

ويصف المفكر وعالم الاجتماع السويسري " جون زيجلر " منظمة التجارة العالمية بأنها: (تجسيد لرأسمالية الغابة... أو الرأسمالية التي يتحكم فيها منطق الغابة، وهي تعني من ضمن ما تعني موتاً محققاً للعالم الثالث... وهي في عالم اليوم الانتصار الساحق لديكتاتورية رأس المال بأبشع صورها). [11]

إن الاتفاقيات الجديدة " في إطار الجات " بما في ذلك اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات البلدان النامية، في اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية الجديدة أو على الأقل تستوجب التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالتجارة. [12]

فالنظام التجاري العالمي الجديد، الذي تحاول منظمة التجارة العالمية تطبيقه، فرض على معظم الدول ضرورة تحرير تجارتها الخارجية وإزالة القيود الكمية والجمركية التي تحول دون انتقال السلع بحرية من مكان إلى آخر. إن كانت الدول لا تزال تتمتع نظرياً بحرية في قبول أو عدم قبول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فمن الناحية العملية، تتضاءل حرية هذه الدول، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، في الحركة إزاء فتح أبوابها لحرية التجارة. [13]

وهكذا فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً حتمياً للدول النامية فالدول الأعضاء في المنظمة تتحكم في نحو 85% من حجم التجارة العالمية، مما يجعل الدول غير الأعضاء في عزلة تجارية. وبالإضافة إلى أن أغلبية الدول النامية لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي وخاصة أن كثيراً منها يعتبر مستورداً صافياً للتكنولوجيا والغذاء والدواء، ومصالحها مرتبطة بالدول المتقدمة[14] وعلى سبيل المثال، تعتبر الحبوب أهم المواد الغذائية، وتسيطر على إنتاجها وتجارتها الدولية البلدان الرأسمالية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر لوحدها 50% من إجمالي صادرات الحبوب. وإذا أضفنا لها كندا واستراليا ارتفعت النسبة إلى حوالي 65% ولهذا تكون الولايات المتحدة حريصة دائماً على منع انخفاض أسعار الحبوب في السوق الدولية وتعمد من أجل ذلك إلى تحديد الإنتاج ودفع تعويضات كبيرة للمزارعين من أجل الامتناع عن زراعة الحبوب... هذا مع الإشارة إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة تستخدم مسألة الغذاء وسيلة ضغط كبيرة على دول العالم الثالث وعلى غيرها من الدول أحياناً فقد منعت الولايات المتحدة تصدير القمح إلى مصر للضغط على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ومحاولة تحويله عن الخط "السياسي الذي اتخذه آنذاك ". وهدد كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة سابقاً بمنع تصدير المواد الغذائية إلى الدول العربية المصدرة للنفط إذا استمرت بقطع النفط عن الدول المساندة للكيان الصهيوني " إبان حرب تشرين 1973 " وأوقفت أميركا أيضاً صادراتها من الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي السابق للضغط عليه كي يتخلى عن دعم " النظم التحررية " وغير ذلك من الحالات الكثيرة. [15]

هذا مع العلم أن إلزامية مبدأ حرية التجارة الذي أقرته اتفاقية الجات، جعل من الدول النامية في وضع صعب للغاية لالتزامها بفتح أسواقها لمنتجات متفوقة خلال فترة انتقالية، لتنفيذ إجراءات تحرير التجارة الدولية علماً أن مفهوم التجارة الدولية " العادلة " يعني التوازن بين الدول فيما تضعه من حواجز أمام السلع وخدمات الدول الأخرى وكذلك التوازن فيما تقدمه الدول لدعم وحماية قطاعاتها الإنتاجية المحلية بحيث تكون المحصلة النهائية سوقاً عالمية واحدة مشتركة كأنه لا حدود بينها[16]

هذا ويقدم أنصار حرية التجارة حججاً عديدة " تغريرية " لدفع الدول في العالم الثالث لتأييدهم ومن أهم هذه الحجج:

أ – إن تحرير التجارة الدولية بين مختلف دول العالم يتيح الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي. وتتمثل الفوائد المحققة من ذلك على مدى اتساع السوق الدولية وبالتالي فإن أي عمل يقيد حجم التجارة الدولية، يؤدي إلى تقليل الفوائد التي يمكن التي يمكن الحصول عليها نتيجة التقسيم الدولي للعمل.

ب – لا تستطيع الدول المتخلفة أن تتمتع بمزايا الإنتاج الدولي الكبير إلا في ظل قيام تجارة دولية تمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في أنتاج سلعة ما، في أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة مع دولة تحصل منها على احتياجاتها من السلع المختلفة التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.

ج – تقوم التجارة الدولية أساساً على اختلاف المزايا النسبية للإنتاج، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الوفرة النسبية لبعض عوامل الإنتاج في بعض الدول دون غيرها. فالدول التي لديها وفرة نسبية في اليد العاملة والأراضي يمكنها التوسع في الإنتاج الزراعي، والدول التي لديها فائض في رأس المال يمكنها الاتجاه إلى إنتاج السلع التي تتطلب كثافة رأسمالية. وهكذا يساعد قيام التجارة الدولية على الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

د – يؤدي تقييد حرية التجارة الدولية إلى قيام احتكارات داخل الدولة، ولكن لا يمكن أن تقام مثل هذه الاحتكارات في ظل حرية التجارة. فاتباع سياسات الحماية الجمركية أو تخصيص الاستيراد، يمكن المنتج المحلي من رفع سعره بسبب عدم تعرضه لمنافسة السلع الأجنبية. وهكذا يحرم المواطن من إنتاج جيد ورخيص.

هـ – إن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في السوق المحلية إلا بنفقات مرتفعة. وفي هذا توفير لموارد الدولة.

و – إن حرية التجارة تشجع التقدم التقني. من خلال المنافسة التي تتم بين الدول المختلفة، وهذا يؤدي إلى زيادة وتنشيط الإنتاج، وتشجيع التقدم الفني، وتحسين وسائل الإنتاج. [17]

ومما سبق يتبين أن من أهم أهداف تحرير التجارة الدولية " وفق المؤيدين لها " هو تحقيق أكبر قدر من التنافس العالمي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام مختلف السلع والخدمات في مختلف الدول. إلا أنه باستعراض هيكل وحركة التجارة العالمية يتبين أن التوزيع الجغرافي للتجارة العالمية لا يحقق ذلك التنافس المطلوب بل يركز توزيع المنافع على مناطق محدودة من العالم. [18]

ففي حين لا يتعدى نصيب الدول النامية أل 17% والتي يقدر عدد سكانها بنحو 80% من عدد سكان العالم، فإن نصيب الدول المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها 20% من سكان العالم، يصل إلى 82% من حجم التجارة الدولية... ، وقد وصل حجم التجارة بين دول العالم في مجال الاستيراد والتصدير في العام 1998 إلى نحو 10، 6 تريليون دولار. وهو رقم "فلكي" يتزايد سنوياً، وتشكل تجارة المواد السلعية 80%، وجاءت أوروبا مجتمعة في المقام الأول لجهة الصادرات والواردات. تلتها أوروبة الغربية الأعضاء في المجموعة الأوربية ثم آسيا تليها أمريكا الشمالية ومن ثم الصين. [19]

ومن هنا يلاحظ أن هيكل التوزيع الجغرافي الدولي لحركة التجارة الدولية يكاد يغلق الأبواب للنفاذ للأسواق الرئيسية أمام الدول النامية إلا بالقدر اليسير... هذا بالإضافة إلى أنه بالرغم من تخفيض الكثير من الدول النامية للتعريفات الجمركية على وارداتها من الدول الصناعية المتقدمة، فقد بقيت صادرات الدول النامية تعاني من صعوبات كبيرة للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية فالتعريفات الجمركية على صادرات السلع الزراعية عالية جداً والدعم المحلي ودعم الصادرات مازال عند مستويات مرتفعة في الدول المتقدمة إذ يقدر الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 406 مليار دولار، أما فيما يتعلق بتجارة المنسوجات والملابس فما زالت البلدان المتقدمة تحتفظ بالحصص الكمية على نسبة عالية منها وفيما يتعلق باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية

فهي تضع قيوداً شديدة عل حقوق البلدان النامية في توفير الرعاية الصحية لشعوبها وما يتصل بذلك من تطوير الصناعات الدوائية وتأمين الدواء بأسعار تتناسب والقدرة الشرائية، كما أن هذه الاتفاقية تضع العراقيل في وجه انتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. [20]

وإذ كان من المستساغ وفقاً لآدم سميث في " ثروة الأمم " أن حرية التجارة التي تعمل عليها منظمة التجارة العالمية (توسع السوق أمام الجميع) وبالتالي زيادة التجارة الدولية والإسهام في رخاء العالم ورفع مستوى العالم ككل وبالتالي استفادة الأغنياء والفقراء معاً من ذلك، فإن الحقيقة تؤكد أن زيادة حجم التجارة الدولية ليس مرادفاً لحرية التجارة. وهكذا ينال الأغنياء الأقوياء فقط الثمار الناضجة بينما يبقى الفقراء على الأرض ينتظرون الفتات الملقى إليهم، تحت خدعة " حرية التجارة " الذي تستخدمه الدول المتقدمة وقتما يتفق مع مصالحها فقط وتضرب به عرض الحائط إذا تعارض معها، حيث تلجأ الدول المتقدمة إلى إغلاق مداخل أسواقها بأساليب وأشكال مبتكرة مثل: مكافحة الإغراق وقانون الإجراءات المضادة والتصاعد في الرسوم الإضافية والحواجز الجمركية الأخرى التي فرضت على المنتجات ذات الأهمية القصوى للدول النامية. وعلى سبيل المثال، فإن تجارة المنسوجات التي تعد من الصناعات ذات القدرة التنافسية العالية بالنسبة للبلدان النامية، قيل أنها ستحقق إيرادات إضافية مع التحرير التدريجي لتجارتها العالمية بالنسبة للدول النامية يقدر بحوالي 300 مليار دولار، لكن بعد خمس سنوات من اتفاقية أوروغواي مازال معدل النمو في نصيبها سنوياً لا يتجاوز 4، 5 % وهو المعدل السابق على الاتفاقية، في حين أن صادرات الدول صاحبة القيود زادت سنوياً بمعدل 9%.

وفي الوقت نفسه فإن القيود على التكنولوجية المتقدمة التي تعتبر العنصر الحاكم للنمو والتقدم مازالت قائمة وهو ما تؤكده تقارير اليونسكو وتحديدها للفجوة القائمة عالمياً باعتبارها فجوة معرفية وليست فجوة موارد وهو ما يعززه امتلاك الدول المتقدمة نحو 97 % من براءات الاختراع العالمية، مما يعكس حجم الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية. [21]

إن اتفاقية الجات قد وضعت لتأمين مصالح الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان بعد أن نسقت فيما بينها وحصّنت أسواقها برسوم جمركية تحت مسمى الصحة العامة والبيئة. [22] والدليل على ذلك، أن التقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية تشير إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى كسب من الداخل بين السنوات 1995 – 2001 يتراوح بين (121 – 150) مليار دولار، وهكذا الكسب المادي سيكون من نصيب الدول المتقدمة، بالمقابل ستكون خسارة البلدان النامية أكثر من 600 مليون دولار سنوياً.

وتقدر بعض الأبحاث أن "تكلفة الحواجز" [23] التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أمام الدول الفقيرة بحوالي 700 مليار دولار سنوياً أو ما يعادل 14 ضعفاً من نصيب هذه الدول من مساعدات، والحقيقة هي أن الدول الفقيرة والنامية الأخرى هي التي تقدم المساعدات للدول المتقدمة، على شكل خسائر فادحة تتكبدها جرّاء هذه الحواجز... لذلك فإن "الظفر بدخول الأسواق العالمية الغنية بالنسبة للدول النامية غدا مسألة حياة أو موت". (حسب المدير السياسي لمؤسسة أوكسفام الخيرية الدولية، جوستير فورست). [24]

كما وقد أشارت أوراق منظمة التجارة العالمية – بصورة بالغة الدلالة – إلى أن استكمال تنفيذ اتفاقيات دورة (أوروغواي) مع عام 2005 سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية تتراوح بين 125– 250 مليار دولار، وهو ما يعني أن القوة الشرائية للأسرة الأمريكية تزيد بما يتراوح بين

(1500– 3000) دولار سنويا يضاف إلى ذلك فرص العمل الجديدة التي وفرتها قطاعات التصدير في أمريكا، والتي تصل حالياً إلى 12 مليون فرصة عمل ، وتمثل 10 % من جملة فرص العمل، وانخفاض نسبة البطالة من 6، 10 % إلى 4، 5 % كذلك فإن قطاع الخدمات الذي يعمل فيه نحو 80 % من القوة العاملة، ويبلغ نصيبه نحو 60 % من جملة الاقتصاد الأمريكي، سيمكن الولايات المتحدة من أن تتصدّر قائمة المصدرين العالميين للخدمات، بقيمة سنوية قدرها 233، 6 مليار دولار، وهو ما يفسر الإصرار الأمريكي على دفع منظمة التجارة العالمية للموافقة عل جولة جديدة لتحرير تجارة الخدمات الدولية لتوسيع نطاق فوائدها ومنافعها... إضافة إلى أن المنافع المحققة للدول الكبرى من استكمال تحرير التجارة عام 2005، وتخفيض معدلات الحماية بمقدار 40 %، ستحقق عوائد ب 332 مليار دولار، مما يرتبط بالتجارة والنقل والخدمات الحكومية، إضافة إلى 69، 6 مليار دولار مما يتعلق بالتعريفات الجمركية على المنتجات السلعية والإنتاج التعديني، و69 مليار دولار مما يتعلق [25] بالدعم الزراعي ودعم أسعار المبيع للمستهلك، وحوالي 21، 6 مليار دولار في قطاعي الأعمال والمال.

كما وتذكر تقارير منظمة التجارة العالمية أن جولة أوروغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على " السلع المصنعة " بنسبة 38 % في الدول الصناعية و19 % في الدول النامية لابدّ من الوقوف عند طريقة حساب هاتين النسبتين التي توحي بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية. والواقع أن كلاً من هاتين النسبتين كان نتيجة حسابية للعلاقة بين سعر (تعريفة) الرسوم الجمركية قبل وبعد جولة أوروغواي. قبل هذه الجولة كان المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية 6، 3 % وانتقل بعدها إلى 3، 9 % بلغ التخفيض إذن 2، 4 نقطة مئوية. " لتضخيم " هذه النتيجة أجروا معادلة بين 2، 4 نقطة و6، 3 % ليحصلوا على 38 %. ولا علاقة لهذه النسبة الأخيرة بسعر الرسوم، فهي تمثل نسبة هبوط الإيرادات فقط. وينطبق هذا الوصف على البلدان النامية، حيث كان المعدل العام لأسعار رسومها الجمركية 15، 3 % قبل جولة أوروغواي فأصبح 12، 3 % بعدها. فبلغ التخفيض إذن 3 نقاط مئوية أي أعلى من التخفيض في الدول الصناعية. لكن الأمر المهم لا يتصل بكيفية حساب الهبوط بل بتأثيره على التجارة العالمية. فالمعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جداً حتى قبل جولة أوروغواي، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في هذه الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية تفرض على الواردات من البلدان النامية. وتؤثر بشدة على اقتصادياتها، كما لا يفضي بالضرورة تخفيض المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية إلى زيادة الاستهلاك في الدول المستوردة. لأن هذه الزيادة تعتمد على مؤثرات عديدة تختلف حسب طبيعة " المنتجات الصناعية ". إن تقليص المعدل العام في الدول الصناعية نجم بالدرجة الأولى عن إلغاء الرسوم المفروضة على واردات سلع محددة كالمعدات الطبية والأدوية والآلات الإلكترونية والمشروبات الروحية ولعب الأطفال. ويتم الجزء الأكبر من تجارة هذه السلع بين الدول الصناعية. وتقرر هذا الإلغاء بموجب اتفاقات تمت بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية يمكن للبلدان النامية الاستفادة من هذه الاتفاقات، ولكن من الناحية العملية لا تنتج أغلب هذه البلدان تلك السلع إلا بكميات قليلة ناهيك عن عدم قدرتها على المنافسة بسبب ضعف جودتها. [26]

وفي سياق آخر يظهر أن الغات جاءت لخدمة أهداف " **الشركات متعددة الجنسية** "، فلم يعد خافياً دور هذه الشركات في أنجاز الاتفاقية، وتكمن خلف المنظمة العالمية للتجارة (غرفة التجارة الدولية)، وهي نادي أكبر الشركات متعدية الجنسية.[27] ففي إطار التجارة الدولية، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على إقامة شبكات

تجارية مستقلة ومتمايزة من خلال علاقاتها الداخلية الاحتكارية. إذ أنها تقف وراء انخفاض أسعار المواد الأولية التي تحصل عليها البلدان النامية المنتجة، فهي تحدد سعراً للمنتجات وتبيعها بأي كمية يحتاجها السوق، وهذا ما يسمى " بالسعر الاحتكاري " الذي يقرره البائع من أجل الحصول على أعلى قدر من الربح الاحتكاري، وفي ضوء عملياته الواسعة، يغطي الانخفاض المحتمل لربحه في مادة معينة، عن طريق زيادة أرباحه في المواد الأخرى، ومن خلال ممارساتها الاحتكارية التي تتحكم بشكل مذهل في تجارة المواد الأولية، بحيث أن واقع التجارة العالمية يفيد أن كل تجارة البلدان النامية تسيطر عليها هذه الشركات. وهذا يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدول النامية من العملات الصعبة عبر انخفاض قيمة صادراتها من المواد الأولية وهذا سوف ينعكس سلباً على التنمية فيها.

وتشير تقارير الأونكتاد والأمم المتحدة أن هناك حوالي 15 شركة تجارية كبيرة تتحكم ب 85 – 90 % من تجارة القطن العالمية، وكذلك في سوق أوراق التبغ هناك 6 شركات تتحكم ب 90 % من تجارة هذا المنتج و3 شركات تتحكم ب 75 % من تجارة الموز و5 شركات تسيطر على 75 % الكاكاو، وتهيمن هذه الشركات على تجارة القطن العالمية رغم أن حوالي 80 % من إنتاجه العالمي ينحصر بين البلدان النامية كما أن 85 % من تجارة المواد الغذائية يتم تصديرها عن طريق هذه الشركات، وكذلك 85 – 90 % من تجارة المواد الخام الزراعية (الكاوتشوك، القطن.. . .) ومن 90– 95 % للمواد المعدنية والخامات.

كما يجري تطبيق نظام خاص داخل هذه الشركات يتعلق بأسعار المنتجات، بشكل يختلف عن الأسعار خارجها ويسمى " نظام أسعار التحويل "[28]. إن أسعار التحويل هذه ما هي إلاّ نوع من التلاعب السعري والمحاسبي، تلجأ إليه من أجل التهرب من قيود أسعار العملات، والتحايل على قيود تحويل الأرباح إلى الخارج، بما يتعارض مع مصالح الدول النامية، التي تسعى من خلال عجز ميزان مدفوعاتها إلى تعديله باستمرار، ويستخدم هذا السعر أيضاً في تحديد أسعار عوائد التكنولوجية الخاضعة للترخيص أو غير الخاضعة، وكذلك في رسوم الخدمات الأخرى مثل التدريب والاستشارة وسعر الفائدة على القروض. [29]

وفيما يتعلق **بصندوق النقد الدولي** فهو يوصي دائماً بتحرير التجارة وخصوصاً التعرفة الجمركية الحصص النسبية، الإعانات المالية. وجعل ذلك شرطاً أساسياً لتقديم القروض. [30]كما أن حق المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي، كما هو معروف، محدد بمعيارين: الأول، حجم الاحتياطي الذهبي للدولة المشاركة، وهذا ما يناسب مصلحة واشنطن، والثاني: مدى الأهمية النسبية لعملة كل دولة في التجارة الدولية " خلال فترة ما بين الحربين العالميتين "، وذلك بهدف مراضاة البريطاني آنذاك، والسبب في ذلك أن تجارتهم في تلك الفترة كانت في قمتها. [31]

بناءً على ما سبق يلاحظ أن قيمة عملة أي دولة نامية تتحدد بموجب اتفاقات بريتون وودز، بما تملكه تلك الدولة من الذهب أو من الدولارات. وبالتالي فإن قيمة عملتها لم تعد تعبر عن النتاج الداخلي من البضائع والثروات، وإنما عن موقع تلك الدولة في التجارة الدولية، وهكذا فإن كل دولة نامية مضطرة لزيادة صادراتها بأكبر حجم ممكن وبأسرع وقت لتمويل مشاريعها التنموية وبما أن الدولة النامية لم تعد تملك ما تصدره للعالم الخارجي سوى المواد الأولية، وبسبب خضوعها للاستعمار فترة طويلة، فإن هذه الدول ملزمة بتوجيه سياساتها الاقتصادية من ناحية أولى نحو زيادة إنتاج المواد الأولية، ومن الناحية الأخرى فإن زيادة إنتاج السلع المصنعة والمواد الغذائية بهدف إشباع حاجات السكان المحليين، يتطلب إمكانية التحكم في زيادة الإصدار النقدي لتوسيع الطلب الداخلي اللازم لزيادة الإنتاج، وهذا ما لا يسمح به صندوق النقد الدولي، لأن زيادة الإصدار النقدي لعملة

محلية " غير صعبة " يؤدي إلى تخفيض سعر صرفها في السوق الدولية، إذا لم تترافق زيادة الإصدار النقدي بنمو مناسب في الاحتياطات النقدية، ولهذا تجب زيادة إنتاج المواد الأولية. وبالمقابل فإن تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة تزيد على 10 % يحتاج إلى موافقة الصندوق، حيث يوجد الفيتو الأمريكي والفيتو الأوروبي. وهكذا لا يبقى أمام الدول النامية فعلاً سوى اعتماد سياسة اقتصادية واحدة وحيدة (إنتاج المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية من الدول " الإمبريالية "). وأكثر من ذلك فإن اضطرار الدول النامية إلى زيادة إنتاج المواد الأولية للحصول على القطع النادر لتمويل وارداتها من السلع المصنعة والمواد الأولية وللتهرب من الفيتو " الإمبريالي " في صندوق النقد الدولي، يجعل الدول النامية تدخل في منافسة مع بعضها في السوق الدولية لبيع موادها الأولية، فكل دولة تسعى لزيادة نتاج المواد الأولية، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية، ولتعويض نقص مدا خيلها الناتجة عن الانخفاض الأسعار، تحاول مرة أخرى زيادة صادراتها من المواد الأولية، وهكذا فهي تدور في حلقة مفرغة أخرى أدت إلى انخفاض مستمر في أسعار المواد الأولية. وهكذا تفقد الدول النامية استقلالها " مرة أخرى "، عبر إدخالها في دورة نقدية معقدة، محركها الرئيسي هو صندوق النقد الدولي. [32]

ومن الوسائل التي استخدمتها الدول الصناعية وجماعات الضغط الاقتصادية الدولية في مجال التحرير التجاري الدولي أيضاً، العمل على السيطرة على أسعار النفط الخام من خلال تكوين مخزون نفطي تجاري استراتيجي كبير على أراضيها، واستخدام ذلك المخزون بمساعدة شركاتها لموازنة فترات الحاجة الشديدة والطارئة وتحييد أثرها الصعودي على الأسعار، بل والضغط عليها بقصد الانخفاض. كما ويدخل في إطار ذلك ما طرأ من توسيع في حجم " الأسواق الفورية "، وهي أسواق عرفتها صناعة النفط من قديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل. ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يؤثر تأثيراً محسوساً على الأسعار المعلنة أو الرسمية غير أن الاختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات وأدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت أسعار التعامل فيها سبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرار أسواق النفط ومن ثم انخفاض أسعاره. لأن الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة، بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما جعلها عرضة للتذبذب السريع (وللتحكم من المستهلكين).

هذا مع الإشارة إلى أن الدول المستهلكة لا يقتصر تنسيق سياساتها في مجال النفط، بل أخذ يتناول أيضاً (الغاز الطبيعي) ومن أمثلة ذلك ما تقرر في أيار 1994 من إنشاء " مركز دولي لبادل المعلومات التكنولوجية " ويشارك في تمويله والاستفادة من خدماته 11 دولة منها 8 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ثم الولايات المتحدة وروسيا واليابان ويقع لمركز بجناحيه الأوروبي والأمريكي في كل من (كوبنهاغن وواشنطن). [33]

أما الحديث عن العلاقة بين **الاتحاد الأوروبي** وتحرير التجارة الدولية يقودنا إلى المؤتمر الذي عقد في برشلونة في 27، 28 تشرين الثاني 1995 حيث تم فيه الاتفاق على مبادئ أساسية للشراكة الأوروبية المتوسطية، ومن هذه المبادئ تأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة وتم تحديد عام 2010 سنة إتمام البناء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة التي سوف تغطي معظم التجارة بين الأطراف المشاركة، بالإضافة إلى متابعة تطوير السياسات على مبادئ اقتصاد السوق بما يعطي الأولوية لتنشيط القطاع الخاص وبناء هيكل تنظيمي مؤسسي ملائم لاقتصاد

السوق. وتشترط اتفاقية برشلونة في كل بنودها ضرورة انسجام أحكامها مع الالتزامات المترتبة على إنشاء منظمة التجارة العالمية وأحكام الغات وبالتالي تصبح الاتفاقية جزءً من إطار العولمة الذي لا يأخذ بالحسبان اختلاف مستويات النمو بين الدول الصناعية والدول النامية. وهذا يجعل من الشراكة الأوروبية المتوسطية نقطة عبور إلزامية نحو آلية ضبط عالمية (عولمة + حكومة عالمية مركزية لإدارة اقتصاديات الأطراف).

إن إعلان برشلونة مشروع أوروبي خالص يتوجه لتحقيق الأهداف الأوربية على نحو واضح من خلال إدماج اقتصاديات الدول المتوسطية في دول السوق الأوربية وجذبها إلى مصيدة العولمة عبر نافذة أوروبا.[34] وهكذا تضمن أوروبا تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها. وتسيطر على مقدرات المنطقة وتتخلص بالوقت نفسه من أعباء الدعم المالي المجرد والذي كان يقدم إلى المنطقة. [35]

ومن الوسائل التي يتبعها الاتحاد الأوروبي أيضاً، في سياسته التجارية، للضغط على الدول النامية فرض " ضريبة الكربون " على النفط الخام بصورة تدريجية، علماً أنه لا يخضع لرسوم جمركية، وذلك بحجة حماية البيئة لتصل قيمتها في نهاية المطاف إلى ما يعادل قيمة برميلاً من النفط (على كل برميل) هذا بالإضافة إلى الرسوم والضرائب الأخرى التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على المنتجات النفطية.[36]

نتائج ومقترحات :

وهكذا يمكن لنا انطلاقاً مما تم ذكره سابقاً تبيان ما يلي:

1. إن كل جماعات الضغط الاقتصادية الدولية تمارس أسلوب تحرير التجارة الدولية بصورة تشير إلى نوع من التكامل والتنسيق الوظيفي الظاهر أحياناً والخفي في أغلب الأحيان.
2. إن جماعات الضغط الاقتصادية الدولية استطاعت فرض رقابة على منظومة التجارة العالمية وإخضاعها لإرادة الدول المتقدمة الصناعية.
3. إن الآثار التي سوف تخلفها جماعات الضغط الاقتصادية الدولية على البلدان النامية بشكل عام وعلى الدول العربية بشكل خاص سوف يقود إلى تبعية تلك البلدان اقتصادياً ومن ثم سياسياً لهذه الجماعات وللدول الرأسمالية المتقدمة التي تقف من وراءها. وهذه الآثار تتمركز حول نقطتين رئيسيتين: إخراج سلطة اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي من يد حكومات الدول النامية، ومن ثم تحقيق التبعية والهيمنة وتعتبر التبعية التجارية من أبرز أشكال التبعية الاقتصادية ويقصد فيها عادةً تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في الدول النامية كما أن عدم تنوع صادرات الدول النامية حتى من المواد الأولية إذ كثيراً ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها – الأمر الذي – يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية والتي كثيراً ما تلعب جماعات الضغط الاقتصادية الدولية دوراّ رئيسياً في التحكم فيها.
4. وهكذا بعد أن يتسنى لهذه الدول الرأسمالية السيطرة على أسواق البلدان النامية، وبعد أن توسع مجالها الحيوي سرعان ما تتوجه لتهميش دور الدولة في هذه البلدان وتحطمها وتتخلى عن دعمها لها بعد أن هيئت لهذه الدول الرأسمالية المناخ الداخلي الاقتصادي المناسب لها عبر جماعات الضغط، وهكذا فإن دول

الغرب المتقدم تفضل مستقبلاً التعامل مع المجتمعات من خلال حكومات القطاع الخاص، على قاعدة الشراكة وليس عبر حكومات القطاع العام.

أي دراسة تستهدف تحديد المقترحات والتوصيات من موضوع مثار لا بد وأن تنطلق من صورة ما للنظام العالمي وتطوره في أبعاده السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية بحيث تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الموضوعية لدول العالم كافة وبناءً عليه نقترح:

1- إن على الدول النامية أن تسلك طريق التنمية المستقلة بالاعتماد الجماعي على الذات محتفظة بذلك على جزء غير قليل من سيادتها وهويتها الوطنيتين، وقد يكون التكتل الاقتصادي من أبرز أشكال الاعتماد الجماعي بين البلدان النامية حيث يساعدها على بناء استراتيجية تتمتع بتسهيلات خاصة وتحقق الوفرة وتخفض التكاليف وتحقق التسويق المناسب لسلوك الزبائن من خلال اتساع السوق وسهولة النقل والتنقل في مساحة هذا التكتل الاقتصادي ومن هنا تولد تحديات إقامة السوق العربية المشتركة فإذ كانت الدول العربية قد وعت متأخرة أهمية ذلك وخرج هذا الوعي باسم " منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى " فإنه حتى يكون لنا دور في التجارة العالمية يجب رفع وتيرة التنمية الاقتصادية واستمراريتها بالاعتماد على المقومات الذاتية للدول العربية، وتجنب التطرف في الاعتماد على الخارج والعمل على التقليل من هيمنة النفط والمواد الأولية الأخرى على الصادرات العربية والسعي إلى تنويعها كالتركيز على المنتجات الصناعية ذات الجودة العالمية والإهتمام بالتكنولوجية الصناعية وصولاً إلى إحلالها ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني للدول العربية.

2 – لابدّ أن تتكاتف الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة واستناداً لمبدأ حرية التجارة الدولية فلا يمكن سريان المبدأ على قطاعات دون أخرى، وهكذا فإنه من الضروري مطالبة الدول المتقدمة بسريان مبدأ الحرية على كل من (العمالة، والبترول، والصناعات البتروكيماوية " ففي هذه القطاعات للدول النامية مقدرة تنافسية واضحة وملموسة، تساعدها على تحقيق وفر في الموارد التي تساعدها في عملية التنمية الذاتية.

3 – وفيما يتعلق بصندوق النقد والبنك الدوليين فيجب عليه عدم التدخل في المعطيات الاقتصادية الجزئية التي يجب أن تبقى محصورة بسيادة البلد، وبتعبير آخر، إذا كان من حق الصندوق أن يطلب إعادة التوازن الخارجي، وأن يتم احترام بعض الشروط المشمولة بالنظرة الاقتصادية الكلية (معدل تزايد الكتلة النقدية، الحد من نمو الطلب الكلي...) فإنه من حق البلد المعني، وليس من حق الصندوق، أن يحدد ويختار السياسات الاقتصادية الجزئية (كالاستخدام في القطاع العام، توجيه الاستثمارات..) التي تمكنه من بلوغ هذه الأهداف

4 – وفما يتعلق بالاتحاد الأوروبي فيجب احترام الوضع الخاص لكل بلد، أي مستوى تطوره، ودرجة مرونة وتنوع اقتصاده.

5 – أما الشركات المتعددة الجنسيات فيجب التركيز على أن تكون استثماراتها منتجة وذات مردودية تستفيد منها الدول النامية بعيداً عن الاستثمارات ذات الطابع الخدمي أو التي لا تحقق دخل مفيد للدول النامية وتؤثر بشكل سلبي على السلوكيات الاستهلاكية الغريبة عن المجتمع.

الخاتمة :

إن جميع الأطر المطروحة لتنظيم الاقتصاد العالمي " المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف – الشركات العابرة للقارات – التكتلات الاقتصادية الدولية " ليست أكثر من وسائل للمحافظة على ما هو كائن من مزايا لدول المراكز الصناعية ، ولا يجوز النظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق سيطرة كل بلد على موارده المتاحة واستخدامها في مصلحة شعبه ، فجماعات الضغط الاقتصادية الدولية يمكنها من خلال عملها المشترك المنظم تنظيم آلية عمل الاقتصاد العالمي وبالتالي لا يبقى أمام الدول الأخرى سوى أن ترضخ للآلية المفروضة عليها من قبل القوى الاقتصادية العظمى مالم تضع الأسس الاقتصادية الموضوعية في بناء وتجديد هياكلها الاقتصادية الداخلية ، الكفيلة بتحقيق مواجهة كفوءة للتحديات الخارجية.

المراجع والحواشي التوضيحية:

.....

1. المسيري، عبد الوهاب – 1999 – *موسوعة اليهود واليهودية، الصهيونية* – المجلد 6، دار الشرق، القاهرة، ص 343

2. سليم –محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية الأمريكية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية، دون دار نشر وتاريخ نشر. ص206

3. السليمي، منصف –1997 – *القرار السياسي الأمريكي، وصناعة القرار السياسي الأمريكي*، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، –ص241

4. القبلاوي، فوزي – دون تاريخ نشر – *نظام الحكم في أمريكا – الانتخابات*، المؤسسة الشرقية للترجمة، بيروت، ص89

5. السعيد، عبد العزيز – 1999 – ليرتشي شارلز الابن، ليرتشي شارلز الثالث، *النظام العالمي* الجديد الحاضر والمستقبل، ترجمة نافع لبس، اتحاد الكتاب العرب، ص42

6. جالبريث، جون كينيث – 2000 – *تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر*، سلسلة عالم المعرفة، عدد 261، ص46+47

7. شدود، ماجد – 1998 – *المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي*، دمشق، دون دار نشر، ، ص141 -143

8. *الليبرالية الجديدة (النيوكلاسيكية)*: تشكل إحدى المرتكزات الأساسية للنشاط الاقتصادي للعولمة ولمنافسة الأسواق الحرة. وقد كانت الليبرالية الكلاسيكية، استنادا " لآدم سميث " قد سيطرت على السياسة الاقتصادية للقرن التاسع عشر، مقلصة وظيفة الدولة، بحيث لا تتدخل بالأحدث الاقتصادية. انطلاقاً، من أنّ السوق تتمتع ببنية ثابتة من تلقاء نفسها. في حين أن الليبرالية الجديدة تعني أن المنافسة في اقتصاد السوق يجب أن تضمن حكومياً على أن تتم مواجهة العواقب غير الاجتماعية للسوق من خلال التدخل الحكومي. بالإضافة إلى أن المنافسة في اقتصاد السوق والمنافسة الدولية تأتي لصالح المستهلكين فهي تخلق فرص العمل، فالدولة عليها أن تكفل القوانين المناسبة للمنافسة، وتقيم البنية التحتية، ويجب على السوق أن تتحرر من الإجراءات البيروقراطية (إعادة الهيكلة) كما يجب أن يتراجع الإنفاق الحكومي، والمبادرات الفردية يجب أن تشجع، وتخفض الضرائب على الشركات، التي ستحقق أرباح مرتفعة وبالتالي استثمارات جديدة وبالتالي تخلق فرص عمل جديدة، والعمالة المستخدمة مجدداً، ستدفع من الطلب عبر مداخيلها، وبذلك يتم استخدام عمالة أخرى (انظر جيرالد بوكسبرغر، الكذبات العشر للعولمة – بدائل ديكتاتورية السوق، ص 44)

9. حبيب، مطانيوس – أيلول 1999 – *بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي*، دار الرضا للنشر، دمشق، ص 11

10. صارم، سمير – 2000– معركة *سياتل*، حرب *من أجل الهيمنة*، دار الفكر، دمشق، ص 11

11. المرجع السابق، ص 19

12. عبد الفتاح، محمدالفتاح –أيار 1994 –*العرب والغات*، الأهرام الاقتصادي، عدد 26 (عن الإنترنت)

13. البلاوي، حازم –2000– *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة*، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 257، ص 165

14. العبادي، عبد الناصر نزال –1999– *منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية*، دار صفاء، عمان، الأردن، ص 229

15. حبيب، مطانيوس –1999– *بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي*، دار الرضا للنشر، دمشق ض27

16. دون مؤلف –1999 – *التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية*، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص269

17. الصرن، رعد حسن –2000– *أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية*. ج1، دار الرضا، دمشق، ص 286

18. دون مؤلف – 1998– *آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية*، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ، ص 61

19. صارم، سمير –2000 – معركة *سياتل*، حرب *من أجل الهيمنة*، دار الفكر، دمشق، ص 29+30

20. حداد، فراس، عزة غريبة – تاريخ 18 – ت2 – 2001 – *منظمة التجارة العالمية (الوجه الآخر)*، الاقتصادية، دمشق عدد 22

21. العلي، حسن-- بتاريخ 15 – 4 – 2002– *الأقوياء والضعفاء*، موقع جريدة الوطن على الإنترنت – agwatan.com،

22. مثنى، فضل مثنى –2000– *الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العلمية على التجارة الخارجية والدول النامية*، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 197.

23. *قيمة الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدول الصناعية على البلدان النامية بحجة حماية البيئة ومنع عمالة الأطفال أو عدم موافاتها للمواصفات*

24. صارم، سمير– معركة *سياتل*، حرب *من أجل الهيمنة*، مرجع سابق، ص 30+31.

25. المرجع السابق، ص 142

26. نعوش، صباح– بتاريخ 22– 10 –2001 – *العرب ومنظمة التجارة العالمية*، موقع الجزيرة على الإنترنت، aljazerera.net

27. الحمش، منير –1999– *أوراق في الاقتصاد السياسي، الأزمة الاقتصادية الراهنة*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 166

28. يتم فيما بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات حيث يتم تخفيض قيمة صادرات الفرع عن القيمة الحقيقية لها أثناء تحويل القيم من داخل البلدان النامية إلى الشركة الأم في البلدان المتقدمة بهدف التهرب من القيود التي تضعها الحكومات المحلية على تحويل الأرباح للخارج أو عبر تحديدها لأسعار العملات.

29. دون مؤلف – أيلول – كانون الثاني – 1991 – *النظام المرابي العالمي، السمات الراهنة للعصر الرأسمالي*، سلسلة القسام الفكرية، دار المستقبل القاهرة، ص 113+114.

30. العبد الله، حميدي –، تاريخ 26 \ 9 \ 2002 – *صندوق النقد الدولي " جانٍ، وغد وخسيس "*، جريدة تشرين، دمشق، عدد 8429

31. رعد، خالد –1994 – *دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية*، جامعة دمشق، ص 214+218

32. تحليل، مقتبس من عدة قراءات.

33. عبدالله، حسين – بتاريخ 20 – أيار – 1999 – *الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، accpss.org

34. حبيب، مطانيوس – *بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي*، مرجع سابق، ص 115 + 120.

35. دون مؤلف – تشرين الثاني 1999 – *الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية*، جامعة الدول العربية، الجزائر، ص 19.

36. عبدالله، حسين– *الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه*، مرجع سابق، موقع الأهرام على الانترنت.